صام ثلاثة أيام وإن حلف عن شيء محلوف معظم فلا كفارة عليه كالرسول والكعبة
والملئكة والملائكة وقد اخطأ في جميعه وإن حلف بالقرآن أو قال بما في صدري
من تعالى الله أو كلام الله أو ما يقال في هذا المسجد من كلام الله ثم حنث فعليه الكفارة
لأن كلام الله صفة من صفاته وإن قال الشيء الذي تكلة يلزمني ثم حنث لزمه الحج عند مالك
فصل إذا كان لرجل على رجل حق فأنكره وحلف ثم اعترف بالحق جاز لصاحبه أن يأخذ
ولا يثبت على صاحب الحق في مين الحالف الجاحد فصل يمين النصراني والمجوسي واليهودي
وسائر الكفار كيمين المسلمين يحلفون بالله الذي لا إله إلا هو هذا هو الحق الا أن كل
واحد يحلف في الموضع الذي يعظمه مثل الكنايس وبيوت النار وغير ذلك وأما
الذي يفعله الناس فانه بسياسة وليس بشرع وهو أنهم يقولون لليهود قل والله
قالت اليهود عزير ابن الله ويقولون للنصراني قل والله قالت النصارى المسيح ابن الله ويقولون
زيادة على الشرع والغرق بين الحكمي والبعقوبي يقولون جاورت حد المسيح واليمين
على الكل سواء يحلفون بالله الذي لا إله إلا هو فصل إذا اتهم الإنسان بتهمة وهو بريء
وحلف وهو صادق فلا إثم عليه عند أحد من العلماء وينبغي أن يكون له الأجر فان الذي
حلفه وأداه وظلمه فإن قوم اليمين إلى المدعي ثم تمت مع معرفته بأنه محلف فقد أخطأ
لأنه عرض اليمين للكاذب وأخذ الحرام فان وقع الصلح على دفع شيء وكان الحالف له الأجر
فيما دفع ثم الذي يأخذ إن كان يعلم أن الدافع بريء خرج عليه أخذه وإن غلب على ظنه
أنه الذي أخذ حلله جاز له أن يصالحه ويأخذ منه بما اتفقا عليه وقد ورد عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا فصل

إذا كان

إذا كان عنده رجل وديعة فجاء من يطلبه بما فله أن يحلف ويتأول مثل أن لا يودع عنده
دراهم فيحلف ما له عنده شيء ويعني شيئا من المتاع فان حلف كاذبا ولم نهاه ولم يحنث ولا يتقدر
يكون بيمينه بل حفظ الوديعة فهو بيمينه لو وافق فهو في حكم المكره وقد قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين
من حرج وإذا أنسوا فالدين الذي عليه ولغرمه عنه فصل في رجل حلف بالإيمان المسلمين
وما له مال ولا زوجة ولا يقدر على الحج عند هؤلاء صام شهرين متتابعين ويتصدق
بشك ما يملك ويطعم عشرة مساكين وعند الشافعي لا يلزمه شيء أصلا
وإن حلف وقال عمدا لبسي في شيء لا أفعل كذا ثم فعله لزمته كفارة يمين
بإطعام عشرة فان لم يجد صام ثلاثة أيام وقال إن فعلت كذا فعلي صيام سنة لم يلزمه صيام سنة عند مالك ولا يلزمه عند الشافعي شيء فصل إذا كان عند
انسان شيء لحلف لا يبيعه ولا يهبه جاز له عند الشافعي أن يخلي غيره يبيعه
غيره وهو لا يتكلم وإما عند مالك فلا ينبغي من الحنث شيء في وجهي الأشياء
فصل إذا حلف على شيء أنه ما فعله ثم تذكر أنه كان فعله فلا شيء في الحديث خلافا
لبعض أصحابنا ولا شيء عليه والله أعلم فصل إذا حلف الرجل بالله عز وجل لا يفعل شيئا فلا بد من
قبل أن يفعل كفاه ذلك في أحد القولين في مذهب مالك رضي الله عنه فصل
إذا حلف بالعهد وقال هو باريء يمين ثم حنث لزمته كفارة واحدة
وإذا حلف بإيمان المسلمين وهو يريد بها الإيمان بالله تعالى فهو كما نوى وإن نوى به
غير ذلك فهو كما نوى وإن لم ينو به شيئا لم يلزمه شيء لا طلاق ولا غيره عند الشافعي

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)